

المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة

توصيات مجموعة العمل المالي FATF

7 العقوبات المالية المستهدفة فيما يتعلق بانتشار الأسلحة*

على الدول فرض وتطبيق عقوبات مالية مستهدفة تتوافق مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع وإيقاف وتعطيل انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنشطة تمويلها. وتتطلب هذه القرارات من الدول وبدون أي تأخير تجميد أي مبالغ تمويل أو غيرها من الأصول، وضمان عدم توفر أي مبالغ تمويل أو غيرها من الأصول بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح أو لمنفعة أي شخص أو هيئة مدرجة من قبل، أو بموجب تقويض من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

مذكرة توضيحية حول التوصية 7

(العقوبات المالية المستهدفة فيما يتعلق بانتشار الأسلحة)

(أ) الهدف

1. تتطلب التوصية السابعة من الدول فرض وتطبيق عقوبات مالية مستهدفة¹⁰ تتوافق مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتتطلب بدورها من هذه الدول وبدون أي تأخير تجميد أي مبالغ تمويل أو غيرها من الأصول، وضمان عدم توفر أي مبالغ تمويل أو غيرها من الأصول بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح أو لمنفعة أي شخص¹¹ أو هيئة مدرجة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك تبعاً لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع ووقف تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.¹²

2. لا بد من التأكيد على أن متطلبات التوصية السابعة لا تهدف إلى استبدال أو تغيير أي إجراءات أو التزامات سارية فعلياً فيما يتعلق بالتعامل مع مبالغ التمويل وغيرها من الأصول في سياق التحقيقات أو الإجراءات الجنائية أو المدنية أو الإدارية، كما هو مفروض من المعاهدات الدولية أو قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.¹³ إلا أن التوصية السابعة تركز على الإجراءات الوقائية والتي تعد ضرورية و مختلفة في طبيعتها في سياق وقف تدفق التمويل وغيره من الأصول لصالح الناشطين في مجال انتشار الأسلحة أو لصالح أنشطة انتشار الأسلحة، واستخدام

مبالغ التمويل وغيرها من الأصول من قبل الناشطين في مجال انتشار الأسلحة أو في أنشطة انتشار الأسلحة، وفق متطلبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (مجلس الأمن).

(ب) الإدراج في قائمة العقوبات

3. يتم الإدراج في قائمة العقوبات من قبل مجلس الأمن ضمن ملحقات تتبع للقرارات ذات العلاقة، أو من قبل لجان مجلس الأمن المشكلة تبعاً لهذه القرارات. وليس هناك التزام معين على الدول الأعضاء في مجلس الأمن لتقديم مقترنات إلى لجان مجلس الأمن ذات العلاقة حول الجهات المدرجة. إلا أنه ومن الناحية العملية، فإن هذه اللجان تعتمد بشكل أساسي على طلبات الإدراج والمقدمة من قبل الدول الأعضاء. وتنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم 1718 (2006) و 1737 (2006) بأن على اللجان ذات العلاقة نشر وتعزيز التوجيهات، حسب ما يقتضيه الضرورة، لتسهيل عملية تطبيق الإجراءات المفروضة بموجب هذه القرارات.

4. على الدول أن تأخذ بالاعتبار تحديد السلطات والإجراءات أو الآليات الفعالة للتقدم إلى مجلس الأمن بأسماء أشخاص أو هيئات لإدراجهم في فوائم العقوبات بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة والتي تفرض عقوبات مالية مستهدفة ضمن سياق تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، يجب على الدول أخذ العناصر التالية بعين الاعتبار:

(أ) تحديد الجهة (الجهات) المعنية والمختصة، سواء كانت جهات تنفيذية أو قضائية، وتفویضها بالمسؤولية للقيام بما يلي:

a. التقدم إلى لجنة العقوبات 1718 لإدراج الأشخاص أو الهيئات التي تتطبق عليها المعايير المحددة الواردة في القرار رقم 1718 (2006) والقرارات التالية له¹⁴ وفق ما يقتضيه الوضع، وذلك إذا ارتأت هذه الجهة المعنية القيام بهذا الإجراء وتوفرت لديها الأدلة الكافية التي تتوافق مع معايير إدراج الأشخاص والجهات (يرجى مراجعة القسم (هـ) فيما يتعلق بمعايير إدراج الأشخاص والهيئات المتعلقة بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة).

ii. التقدم إلى لجنة العقوبات 1737 لإدراج الأشخاص أو الهيئات التي تتطبق عليها المعايير المحددة الواردة في القرار رقم 1737 (2006) والقرارات التالية له¹⁵ وفق ما يقتضيه الوضع، وذلك إذا ارتأت هذه الجهة المعنية القيام بهذا الإجراء وتوفرت لديها الأدلة الكافية التي تتوافق مع معايير تحديد الأشخاص والجهات المعنية بالقرار (يرجى مراجعة القسم (هـ) فيما يتعلق بمعايير إدراج الأشخاص والهيئات المتعلقة بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة).

(ب) وضع آلية (الآليات) لتعريف الجهات المستهدفة بالإدراج، بناء على معايير الإدراج الواردة في القرارات رقم 1718 (2006) و 1737 (2006)، والقرارات التالية لها (يرجى مراجعة القسم (هـ) فيما يتعلق بمعايير إدراج الأشخاص والهيئات والمتعلقة بقرار مجلس الأمن ذات الصلة). ويجب أن تضمن هذه الإجراءات أو الآليات تحديد ما إذا كان هناك مبررات أو أساس كافي لاقتراح إدراج جهة أو شخص ما، بما يتوافق مع المبادئ الوطنية (والدولية) المطبقة.

(ج) امتلاك السلطة القانونية الازمة والإجراءات أو الآليات التي تتيح جمع والتواصل أكبر قدر ممكن من المعلومات من كافة المصادر ذات العلاقة لإدراج الأشخاص أو الجهات الذين تطبق عليهم معايير الإدراج الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، بناء على مبررات أو أساس كافٍ للاشتباه أو الاعتقاد بجرائمهم.

(د) الأخذ بعين الاعتبار، عند اتخاذ قرار بشأن النقدم بمقترن إدراج أو عدمه، المعايير الواردة في القسم (هـ) من هذه المذكورة التوضيحية. ولغايات مقترنات الإدراج، فإن الجهة المفوضة والمؤهلة في كل دولة تقوم بتطبيق المعايير القانونية ضمن نظام الدولة القانوني الخاص بها، مع الأخذ بعين الاعتبار بنود حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون، وبما يراعي حقوق الأطراف الخارجية البريئة.

(هـ) عند النقدم بأسماء للجنة العقوبات 1718 بموجب القرار 1718 (2006) والقرارات التالية له، أو للجنة العقوبات 1737 بموجب القرار 1737 (2006) والقرارات التالية له، فإن على الجهات المفوضة توفير أكبر قدر ممكن من التفاصيل فيما يتعلق بـ:

أ. الاسم المقترن، بالتحديد، ومعلومات تعريفية كافية لتتيح التعريف الدقيق والمؤكد للأشخاص أو الهيئات.

ii. معلومات محددة تدعم إمكانية تحديد ما إذا كان الشخص أو الهيئة تتطلب عليه معايير الإدراج ذات العلاقة (يرجى مراجعة القسم (هـ) فيما يتعلق بمعايير إدراج الأشخاص والهيئات والمتعلقة بقرار مجلس الأمن ذات الصلة).

(و) وضع الإجراءات التي تتيح، عند الضرورة، فرض الوصاية الفورية ضد شخص أو هيئة تم تحديدها/ها ويجري دراسة مقترن إدراجه/ها.

(ج) تجميد الأموال والأصول الأخرى المملوكة للأشخاص أو الهيئات المدرجة ومنع التعامل بها

5. تتلزم الدول، وبدون أي تأخير، بتطبيق عقوبات مالية مستهدفة ضد الأشخاص أو الهيئات المدرجة في قوائم العقوبات:

(أ) في حالة القرار 1718 (2006) والقرارات التالية له، من قبل مجلس الأمن ضمن الملحقات التابعة للقرارات ذات الصلة، أو من قبل لجنة عقوبات 1718 التابعة لمجلس الأمن.

(ب) في حالة القرار 1737 (2006) والقرارات التالية له، من قبل مجلس الأمن ضمن الملحقات التابعة للقرارات ذات الصلة، أو من قبل لجنة عقوبات 1737 التابعة لمجلس الأمن.
عندما تعلم هذه اللجان بموجب تفويض الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

6. على الدول تحديد السلطة القانونية الازمة وتحديد السلطات المحلية المؤهلة والمسؤولة عن تطبيق وفرض العقوبات المالية المستهدفة، وفقاً للمعايير والإجراءات التالية:

(أ) على الدول¹⁶ أن تطالب جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين داخل الدولة بتجميد الأموال والأصول الأخرى المملوكة للأشخاص أو الهيئات المدرجة، وذلك بدون أي تأخير ودون إشعار مسبق. ويشمل هذا الالتزام: جميع الأموال والأصول الأخرى المملوكة أو التي يديرها الشخص أو الهيئة المدرجة، وليس فقط تلك التي يمكن تحديد صلتها بنشاط أو مؤامرة أو تهديد ما يتعلق بانتشار الأسلحة؛ والأموال والأصول الأخرى التي يملكها أو يديرها الأشخاص أو الهيئات المدرجة كلياً أو بشكل مشترك، وبشكل مباشر أو غير مباشر؛ والأموال والأصول الأخرى المشتقة أو الناتجة عن أموال أو أصول أخرى يملكونها أو يديرونها الأشخاص أو الهيئات المدرجة أو الترخيص أو التفويض، أو الإخطار بذلك بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة يتصرفون بها بالنيابة عن أو بتوجيهه من الأشخاص أو الهيئات المدرجة.

(ب) على الدول أن تضمن منع توفر أي أموال أو أصول أخرى من قبل مواطنيها أو أي أشخاص أو هيئات أخرى ضمن أراضيها، لصالح أو لمنفعة الأشخاص أو الهيئات المدرجة إلا في حالات الترخيص أو التفويض، أو الإخطار بذلك بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (يرجى مراجعة القسم (هـ) أدناه).

(ج) على الدول وضع آليات لإخطار المؤسسات المالية والشركات والمهن غير المالية المحددة (DNFBPs) بشكل فوري عند اتخاذ هذا الإجراء، وتوفير تعليمات واضحة، وبالتحديد للمؤسسات المالية وغيرها من الأشخاص أو الهيئات بما في ذلك الشركات والمهن غير المالية المحددة (DNFBPs)، والتي قد تكون بحوزتها أموال أو أصول أخرى مستهدفة، حول التزامها باتخاذ الإجراءات الازمة بموجب آليات تجميد الأموال والأصول.

(د) على الدول أن تطلب المؤسسات المالية والشركات والمهن غير المالية المحددة (DNFBPs)¹⁷ بإبلاغ السلطات المعنية حول أي أصول مجمدة أو إجراءات متخذة بموجب متطلبات المنع الواردة في قرار مجلس الأمن ذي الصلة، بما في ذلك محاولات إغراء التعاملات المالية، وضمان الاستفادة من هذه المعلومات بالشكل المطلوب من قبل السلطات المعنية.

(هـ) على الدول تبني إجراءات فعالة تحمي حقوق الأطراف الخارجية المؤوثة التي تتصرف بحسن نية بتنفيذ التزاماتها بموجب التوصية السابعة.

(و) على الدول تبني الإجراءات المناسبة لمراقبة وضمان التزام المؤسسات المالية والشركات والمهن غير المالية المحددة (DNFBPs) مع القوانين ذات الصلة أو الوسائل القابلة للتنفيذ التي تحكم التزاماتها بموجب التوصية السابعة. وفي حال عجز هذه الجهات عن الالتزام بهذه القوانين والوسائل القابلة للتطبيق فإنها يجب أن تخضع لعقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية.

(د) الرفع من قوائم العقوبات، إزالة تجميد الأموال والأصول الأخرى وإتاحة الوصول إليها

7. على الدول تطوير وتطبيق إجراءات معممة تتعلق بتقديم طلبات الرفع من قوائم العقوبات إلى مجلس الأمن في حالات الأشخاص أو الهيئات المدرجة الذين، ترى الدولة، أنهم لا تطبق عليهم معايير الإدراج أو لم تعد تطبق عليهم. وب مجرد قيام لجنة العقوبات المعنية برفع الشخص أو الهيئة عن قائمة العقوبات، فإن ذلك يلغى التزام الدولة بتجميد الأموال أو الأصول الأخرى. ويجب أن تتوافق هذه الإجراءات والمعايير مع أي تعليمات أو إجراءات سارية يتبعها مجلس الأمن تبعاً للقرار 1730 (2006) وأي قرارات تالية له، بما في ذلك آلية نقطة الاتصال والتي تم تحديدها بموجب ذلك القرار. ويجل على الدول أن تتيح للأشخاص أو الهيئات المدرجة في القائمة التقدم بالتماس طلباً لرفعها من القائمة لدى نقطة الاتصال، وذلك لرفعها من القائمة تبعاً للقرار 1730 (2006)، أو يجب عليها إخطار الأشخاص أو الهيئات المدرجة بتقديم الاتصال مباشرة إلى نقطة الاتصال.

8. بالنسبة للأشخاص أو الهيئات الذين يحملون نفس اسم الأشخاص أو الهيئات المدرجة أو اسم مشابه لها، والذين تأثروا عن دون قصد بآليات تجميد الأموال والأصول، فإن على الدول تطوير وتطبيق إجراءات معممة لرفع التجميد عن الأموال والأصول الأخرى المملوكة لهؤلاء الأشخاص والهيئات ضمن إطار زمني معقول، وذلك بعد التحقق من أن الشخص أو الهيئة المقصودة ليس بالفعل الشخص أو الهيئة المدرجة.

9. في حال تأكيد الدول من تتحقق شروط الإعفاء الواردة في القرار 1718 (2006) أو القرار 1737 (2006)، فإن على الدول السماح بالوصول إلى الأموال والأصول الأخرى بما يتتوافق مع الإجراءات المحددة الواردة في هذه القرارات.

10. على الدول السماح بإضافة قيم الفائدة أو غيرها من المكاسب المستحقة للحسابات المالية التي تم تجميدها تبعاً للقرار 1718 (2006) أو القرار 1737 (2006) أو الدفعات المستحقة بموجب عقود أو اتفاقيات أو التزامات نشأت قبل تاريخ خضوع هذه الحسابات المالية لشروط وبنود القرار، بشرط أن تبقى هذه الفوائد والمكاسب والدفعات خاصة لهذه البنود وأن تبقى مجدة.

11. يجب أن لا تمنع إجراءات تجميد الأموال والأصول المتخذة تبعاً للقرار 1737 (2006) الشخص أو الهيئة المدرجة من دفع أي مبالغ مستحقة بموجب عقد تم توقيعه قبل إدراج هذا الشخص أو الهيئة في قائمة العقوبات، بشرط أن:

(أ) تكون الدول المعنية قد تحققت من أن العقد ليس مرتبطاً بأي من البنود أو المواد أو المعدات أو البضائع أو التقنيات أو أشكال المساعدة أو التدريب أو المساعدة المالية أو الاستثمار أو الوساطة أو الخدمات الممنوعة والمشار إليها في قرار مجلس الأمن ذي الصلة.

(ب) أن تكون الدول المعنية قد تحققت من أن هذه المبالغ لم يتم تسليمها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل شخص أو هيئة مدرجة تبعاً للقرار 1737 (2006).

(ج) أن تكون الدول المعنية قد قدمت إشعاراً مسبقاً للجنة عقوبات القرار 1737 حول نية دفع أو تسليم هذه المبالغ، أو التقويض في الحالات الملائمة، برفع التجميد عن أموال أو أصول مالية أخرى أو موارد اقتصادية لهذا الهدف، وذلك قبل عشرة أيام عمل من إصدار هذا التقويض.¹⁸

12. على الدول أن تضع آليات لإطلاع القطاع المالي والشركات والمهن غير المالية المحددة (DNFBPs) بحالات الرفع من القوائم ورفع تجميد الأموال وذلك فور اتخاذها هذه الإجراءات، وتقديم التعليمات الواضحة والكافية، وبالتحديد للمؤسسات المالية وغيرها من الأشخاص أو الهيئات بما في ذلك الشركات والمهن غير المالية المحددة (DNFBPs)، والتي قد تكون بحوزتها أموال أو أصول أخرى مستهدفة، حول التزامها بإجراءات الرفع من قوائم العقوبات ورفع تجميد الأموال.

٥) معايير الأمم المتحدة للإدراج

13. معايير الإدراج كما وردت في قرارا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هي:

(أ) القرار رقم 1718 (2006)

.i. أي شخص أو هيئة يشارك في برامج تابعة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) يتعلق بالأنشطة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية.

.ii. أي شخص أو هيئة يوفر الدعم لبرامج جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المتعلقة بالأنشطة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية، بما في ذلك الدعم عبر وسائل غير مشروعة.

.iii. أي شخص أو هيئة يتصرف بالنيابة عن أو تحت توجيهه أي شخص أو هيئة مدرجة بموجب البند الفرعي 13(i)(أ) أو البند الفرعي 13(ii)(أ).¹⁹

.iv. أو شخصية اعتبارية أو هيئة مملوكة أو مدارة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل أي شخص أو هيئة مدرجة بموجب البند الفرعي 13(i)(أ) أو البند الفرعي 13(ii)(أ).²⁰

(ب) القرارات 1737 (2006) و 1747 (2007) و 1803 (2008) و 1929 (2010)

.i. أي شخص أو هيئة شارك في أنشطة إيران لتطوير الأسلحة النووية أو تطوير أنظمة لتسليم الأسلحة النووية.

- ii. أي شخص أو هيئة مرتبط بشكل مباشر مع، أو يوفر الدعم لصالح، أنشطة إيران لتطوير الأسلحة النووية أو تطوير أنظمة لتسليم الأسلحة النووية.
- iii. أي شخص أو هيئة يتصرف بالنيابة عن أو تحت توجيهه أي شخص أو هيئة مدرجة بموجب البند الفرعى 13(i) و/or البند الفرعى 13(ii)، أو من قبل أي هيئات مملوكة أو مدارء من قبلهم.
- iv. أي شخص أو هيئة يتصرف بالنيابة عن أو تحت توجيهه الأفراد والهيئات ضمن قوات الحرس الثوري الإسلامي، والمدرج في قائمة العقوبات بموجب القرار S/RES/1929 لعام 2010.
- v. أي هيئة مملوكة أو مدارء، بما في ذلك عبر وسائل غير مشروعة، من قبل الأفراد والهيئات ضمن قوات الحرس الثوري الإسلامي، والمدرج في قائمة العقوبات بموجب القرار S/RES/1929 لعام 2010.²¹
- vi. أي شخص أو هيئة يتصرف بالنيابة عن أو تحت توجيهه هيئات الخطوط البحرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية (IRISL) والمدرجة بموجب القرار S/RES/1929 لعام 2010.
- vii. الهيئات المملوكة أو المدارء، بما في ذلك عبر وسائل غير مشروعة، من قبل هيئات الخطوط البحرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية (IRISL) والمدرجة بموجب القرار S/RES/1929 لعام 2010.
- viii. أي شخص أو هيئة تحقق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو لجنة العقوبات من تقديم المساعدة لأشخاص أو هيئات مدرجة لغایات تفادي العقوبات أو خرق البنود الواردة في القرارات S/RES/1737 لعام 2006 أو S/RES/1747 لعام 2007 أو S/RES/1803 لعام 2008 أو S/RES/1929 لعام 2010.
-

10 ترکز التوصية السابعة على العقوبات المالية المستهدفة. إلا أنه يجب الإشارة إلى أن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة هي على نطاق أوسع وتعلق بأشكال أخرى من العقوبات (عقوبات حظر السفر) وأشكال أخرى من الأحكام المالية (مثل الحظر المالي وفقاً للنشاط وأحكام الحرص والحدر). وفيما يتعلق بالأشكال الأخرى للأحكام المالية، فقد أصدرت مجموعة العمل المالي TATF تعليمات غير ملزمة، يشجع علىأخذ بنودها بعين الاعتبار عند تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة. وفيما يتعلق بالعقوبات المالية المستهدفة والمتعلقة بأنشطة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، فقد أصدرت مجموعة العمل المالي أيضاً تعليمات غير ملزمة يشجع علىأخذ بنودها بعين الاعتبار عند تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة.

12 تسرى التوصية السابعة على كافة قرارات مجلس الأمن الحالية والتي تفرض عقوبات مالية مستهدفة تتعلق بتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى أي قرارات مستقبلية تليها وأي قرارات مستقبلية لمجلس الأمن تفرض عقوبات مالية مستهدفة في سياق تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويشار إلى أنه، وفي وقت إصدار هذه التوصية (فبراير 2012)، فإن قرارات مجلس الأمن التي تفرض عقوبات مالية مستهدفة تتعلق بتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل هي: القرارات 1718 (2006) و 1737 (2006) و 1747 (2007) و 1803 (2008) و 1929 (2008) .(2010)

13 بناء على المتطلبات الواردة، على سبيل المثال، في "معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية"، و"ميثاق الأسلحة البيولوجية والتوكسينات" و"ميثاق الأسلحة الكيميائية" وقرار مجلس الأمن رقم 1540 لسنة 2004. هذه الالتزامات تتواجد بشكل منفصل ومستقل عن الالتزامات الواردة في التوصية السابعة والمذكورة التوضيحية المرفقة بها.

14 تسرى التوصية السابعة على كافة القرارات الحالية والمستقبلية التالية للقرار 1718 (2006). ويشار إلى أنه وفي وقت إصدار هذه المذكورة التوضيحية (فبراير 2012)، فإن القرارات التالية للقرار 1718 (2006) هي: القرار 1874 (2009).

15 تسرى التوصية السابعة على كافة القرارات الحالية والمستقبلية التالية للقرار S/RES/1737 لعام (2006) ويشار إلى أنه وفي وقت إصدار هذه المذكورة التوضيحية (فبراير 2012)، فإن القرارات التالية للقرار S/RES/1737 لعام (2006) هي: القرار 1747 (2007) والقرار 1803 (2008) والقرار 1929 (2010).

16 في حالة الاتحاد الأوروبي، والذي يعد ذات سلطة اختصاص دولية بموجب التوصية السابعة الصادرة عن مجموعة العمل المالي (TATF)، فإن الأصول المملوكة للأشخاص أو الهيئات المدرجة يتم تجميدها بموجب قوانين الاتحاد الأوروبي (وتعديلاتها). ويجوز للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اتخاذ إجراءات إضافية لتطبيق التجميد، وعلى جميع الشخصيات الطبيعية والاعتبارية ضمن نطاق الاتحاد الأوروبي الالتزام بهذا التجميد وعدم توفير الأموال للأشخاص أو الهيئات المدرجة.

17 تسرى قرارات مجلس الأمن على كافة الشخصيات الطبيعية والاعتبارية ضمن الدولة.

18 في الحالات التي يكون فيها الشخص أو الهيئة المدرجة مؤسسة مالية، فإن على سلطات الاختصاص أن تأخذ بعين الاعتبار توجيهات مجموعة العمل المالي (TATF) والصادرة كملحق لوثيقة "تطبيق الأحكام المالية لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بهدف مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل"، والتي تم تبنيها في سبتمبر 2007.

19 يتم تجميد الأموال أو الأصول المملوكة لهذه الأشخاص أو الهيئات بغض النظر عن ذكرها بالتحديد من قبل لجنة العقوبات.

20 نفس ما سبق.

21 نفس ما سبق.